بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم رب اختم بخير

في الالهيات وهو مرتب على ثلث مقالات

المقاله الاولى في امور كليه **فصل** في الكلي والجزئي وفيه مباحث **البحث الاول** في تميز الكلي عن لوازمه ان لكل شي حقيقة هو بها هو وهي مغايرة لجميع ما عداها لازمة كانت او مفارقة فالفرسية من حيث هي فرسية لا واحدة ولا لا واحدة على ان يكون احدهما داخلا في حقيقتها بل الواحدية امر منضموم اليها فتكون الفرسية معها واحدة واللا واحدية امر منضموم اليها فتكون الفرسية معها لا واحدة والفرسية من حيث هي فرسية ليست الا الفرسية واعلم انه حق ان يقال الحيوان لا بشرط شي موجود لانه جزء من الموجود في الخارج فيكون موجودا في الخارج وليس بحق ان الحيوان بشرط لا شي موجود لانه لا يوجد الا واحدا او كثيرا فيستحيل وجوده مجردا عن جميع اللواحق **البحث الثاني** في ان الكلي لا يكون واحدا بالعدد لانه لو كان واحدا بالعدد لكان الشي الواحد بعينه كتفا بالعوارض المتضادة مثل كونه ابيض واسود وذا رجلين وغير ذي رجلين الى غير ذلك بل بمعنى معقول في النفس مطابق لكل واحد من جزئياته في الخارج على معنى ان ما في النفس لو وجد في اي شخص من الاشخاص الخارجية لكان ذلك الشخص بعينه ذلك الشخص

ماهية الشي

الحالتين جميعا والا لزم اجتماع الوجود والعدم وهو محال فاذن هو مفيد لوجوده حاله الوجود فكون الشي موجودا لا ينافي كونه مفعولا وتحقيقه ان الفاعل اذا اوجد شيا بعد عدمه يكون للمفعوله امران عدم سابق ووجود في الحال وليس للفاعل في عدمه السابق تاثير بل تاثيره في الوجود الذي هو منه فالمفعول انما هو مفعول لاجل ان وجوده من غيره لكن عرض له ان كان بعد العدم فلو توهمنا ان وجوده من غيره لم يعرض بعد عدمه بل كان دائما لم يخرج المفعول عن كونه مفعولا . فان قيل الموجود لا يوجد موجد قلنا لا نسلم بل الوجود لا يستانف له الوجود بعد ما لم يكن لكن لما ذكرنا يلزم من هذا ان لا يوجد موجد على معنى ان يكون وجوده من غيره حال وجوده لابد له من دليل

المقاله الثانيه في الجوهر والعرض **فصل** في تحقيق حقيقه **الجوهر والعرض** اعلم ان كل موجود فاما ان يكون مختصا بشي وساريا فيه ناعتا له او لا يكون فان كان الاول سمي الناعت حالا والمنعوت محلا ولابد وان يكون لاحدهما حاجه الى صاحبه والا لم يتوقف وجود واحد منهما على الاخر ولاستحال حصول ذلك الحلول فلا خلو اما ان يكون الحال سببا لوجود المحل فسمي المحل هيولى والحال صوره او بالعكس فيسمى المحل موضوعا والحال عرضا فالموضوع والهيولى يشتركان اشتراك الحصين تحت اعم وهو المحل وكذا الصوره

والعرض يشتركان اشتراك اخصين تحت اعم وهو الحال
والشيء اذا كان اعم من غيره فسلب ذلك الاعم اخص من سلب
ذلك الاخص واذا ثبت هذا فنقول شرط الجوهر ان لا يكون
في موضوع واللاكون في الموضوع اعم من لا كون في المحل لان
الموضوع اخص من المحل فيكون سلبه اعم من سلب المحل فالجوهر
هو الماهية التي اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع
وحينئذ نخرج الوجود عنه اذ ليس له وراء الوجود ماهية
وتدخل فيه الصور الكلية المرتسمة في الذهن من الجواهر اذ
يصدق عليها انها متى وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع
واما العرض فهو الموجود في موضوع **فصل** في احكام
الجوهر وفيه مباحث **البحث الاول** في ان الجوهر ليس جنسا
لما تحته لان بعض الجوهر ليس بمركب وكل ما يدخل تحت
الجنس فهو مركب فبعض الجوهر لا يدخل تحت الجنس فلا يكون
الجوهر جنسا وانما قلنا ان بعض الجواهر ليس بمركب فلما بيناه
من ان النفس الناطقة بسيطة وانما قلنا ان كل ما يدخل تحت
الجنس فهو مركب لان الجنس لا يوجد الا اذا اقترن به الـ
البحث الثاني في ان كليات الجواهر جواهر لان الشيء لـ
جوهرا لانه في الحال موجود لا في موضوع والا لكان الت
وجود الانسان في الحال يقتضي الشك في جوهريته بـ
ماهيته اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع والـ
الكلية الذهنية الماخوذة من الجواهر كذلك فاذن هي ج

واجب م

البحث الثالث في ان الجزئيات الاولى ما جوهرية من الكليات
لان آثار الجوهرية للجزئيات اكثر منها للكليات لان الاثر
المعروف للجوهر الاستغناء عن الموضوع وهو بالفعل للجزئيات
ومنتظر للكليات **فصل** في اقسام الجوهر اعلم ان الجوهر

قوبل

ينقسم الى ما يكون في محل والى ما لا يكون والذي يكون في محل
هو الصورة والذي لا يكون في محل فقد يكون محلا وقد لا
يكون فالذي هو المحل انما هو الهيولى وهي لا تنفك عن الصورة
اصلا والذي لا يكون محلا فان كان مركبا من الهيولى
والصورة فهو الجسم الطبيعي وان لم يكن مركبا منهما فان كان
متعلقا بالاجسام تعلق التدبير والتصرف فهو النفس
والا فهو العقل اما اثبات الهيولى فمن وجهين احدهما
لو كان بعض الاجسام قابلا للانفصال لكان كل جسم
مركبا من الهيولى والصورة لكن المقدم حق فالتالي مثله
بيان الشرطية ان ما يمكن ان نفرض له الانفصال اما ان
يكون هو المقدار المتصل او الصورة التي يلزمها ذلك المقدار
او جوهرا اخر لا يجوز ان يكون هو المقدار او الصورة المستلزمة
لذلك المقدار لان ذلك المقدار وتلك الصورة ليستا باقيتين
عند الانفصال وما يمكن ان نفرض له الانفصال باق عند
الانفصال وما يمكن ان نفرض كذلك فليس المقدار والصورة
يمكن ان نفرض لهما الانفصال فما يمكن ان نفرض له الانفصال
هو جوهر اخر وهو المعنى من الهيولى فالجسم القابل للانفصال

مركب من الهيولي والصوره ومتي كان كذلك كانت الاجسام
كلها مركبه من الهيولي والصوره لان الطبيعه المقدارية بما
هي تلك الطبيعه شي واحد لا اختلاف فيها فاما ان
تكون محتاجه الي الماده او لا تكون لاسبيل الي الثاني
والا لكان قيامها لا في ماده ولو كان كذلك استحال ان
يكون لها وجود في ماده هذا خلف فاذن هي محتاجه الي
الماده فالاجسام كلها مركبه من ماده وصوره ق لو
وجدت الصوره بلا ماده فاما ان تكون متناهيه او غير
متناهيه لاسبيل الي الثاني لان كل بعد فهو متناه
بالبراهين التي مرت في الطبيعيات ولا سبيل الي
الاول لانها لو كانت متناهيه لاحاط بها حد واحد او
حدود فتكون مشكله اذ الشكل هو الهيئه الحاصله من
احاطة الحد الواحد او الحدود بالمقدار ثم الشكل اما ان
يكون بجسميتها وهو محال والا لكان كل جسمين متشكلين
بشكل واحد وهو محال ولسبب اخر وذلك السبب
اما ان يكون لازما للجسميه وهو محال والا
لكان كل جسم كذلك او لا يكون لازما وحينئذ يمكن
زواله فيمكن ان تشكل الصوره بشكل اخر ولو كانت
كذلك لكانت قابله للانفصال ولو كانت قابله للانفصال
لكان لها ماده لما بينا ان كل ما يقبل الانفصال فله ماده
وقد فرضناها بلا ماده هذا خلف واما انها

فانها اما صح

لها

امتناع تجرد الهيولي عن الصوره فلانها لو تجردت فاما ان يكون
لها وضع بحيث يمكن ان تشار اليها بانها ها هنا او هناك او لا يكون
لاسبيل الي واحد من القسمين فلاسبيل الي تجرد الهيولي
عن الصوره واما بيان انه لاسبيل الي الاول لانها لو
كانت ذات وضع فاما ان كانت قابله للقسمه او لا تكون
لاسبيل الي الثاني لما بينا ان كل ما له وضع فهو قابل للقسمه
ولاسبيل الي الاول لانه حينئذ اما ان يمكن انقسامها
في جهه واحده فقط او في جهات ثلث فيلزم ان يكون
اما خطا او سطحا او بعدا والاقسام باسرها باطله واما بيان
انه لا يجوز ان يكون خطا لانها لو كانت خطا فاذ
انتهي اليه سطحان فاما ان يحب تلاقي الخطين اللذين
هما طرفا السطحين او لا يحب فان لم يحب يلزم تداخل
الخطوط الثلثه وهو مباين عن السطحين فيكون طرفا
الخطين متباينين هذا خلف وان كان يحب تلاقي
الطرفين انقسم في جهتين هذا خلف واما انه لا يجوز
ان يكون سطحا لانه لو انتهي اليه طرفا الجسمين فاما ان يكون
مانعا من تلاقي السطحين او لا يكون والقسمان باطلان
لما مر في الخط واما انه لا يجوز ان يكون بعدا لانها لو
كانت بعدا فاذا اقترن بها الصوره الجسميه يلزم تداخل
المقدارين وهو محال واما انه لا يجوز ان تتجرد علي وجه
لا يكون لها وضع اذ لو لم يكن لها وضع فعند اقتران

جهتين او في

اشد وهذا ابرد وامثال ذلك **فصل** في القياس
الشوفسطائي ، وهو قياس مؤلف من مقدمات
مشبهه بغيرها وهي قضايا تشبه الحق والمشهور
بسبب غلط في المعنى او لاجل اشتباه في اللفظ . اما
الغلط في المعنى فعلى اقسام منها حكم الوهم حكما
كاذبا بسبب ان الوهم لا يقبل ضده ومقابله لاجل ان
الوهم تابع للحس فما لا يوافق المحسوس لا يقبله كموجود
غير مشار اليه بالحس وموجود غير داخل في العالم
ولا خارج منه مع ان لذلك ظاهر عند العقل والوهم
ايضا يساعد العقل في المقدمات التي تنتج ضد حكمه
ثم اذا تعدينا الى النتيجة نكص الوهم واستنع عن قبول
ما سلم موجبته ومنها ابهام العكس مثل ان يوخذ
كل ثلج ابيض فيظن ان كل ابيض ثلج ومنها اخذ
لازم الشي مكان الشي فيظن ان حكم اللازم حكم
الملزوم مثل ان الانسان يلزمه انه متوهم وانه مكلف
فيظن ان كل متوهم مكلف ومنها اخذ ما بالعرض مكان
ما بالذات مثل ان السقمونيا يسهل الصفرا وذلك يوجب
التبريد فيظن ان السقمونيا مبرد واما الذي يكون من
جهة اشتباه اللفظ فمنه ما يكون بسبب كون اللفظ
مشتركا ومنه ما يكون بسبب تركب اللفظ كقولنا ضرب
زيد بالسكون فيحتمل كونه ضاربا ويحتمل كونه مضروبا

ومنه ما يكون بسبب الانتقال من لفظ كل واحد الى
لفظ الكل كما اذا صح ان كل واحد من الحوادث متناه
فيظن ان الكل متناه او يكون بسبب الانتقال من لفظ
الكل الى كل واحد كما اذا صح ان الحوادث كلها غير
متناهية فيظن ان كل واحد منها غير متناه ومنه ما
يكون بسبب تفريق اللفظ فانه اذا اجتمع كان صادقا
فيظن انه اذا افرق كان صادقا مثل من يظن انه اذا
صح ان الخمسة زوج وفرد اجتماعا صح انها زوج وانها
فرد او على العكس كما اذا صح ان امرؤ القيس كان
شاعرا وان امرؤ القيس كان جيدا فيظن انه كان شاعرا
جيدا **فصل** في القياس الذي يسمى برهان اللم
والذي يسمى برهان الان ∴ احد الاوسط لابد وان
يكون علة للتصديق بحصول الاكبر في الاصغر
فان كان مع ذلك علة للتصديق بوجود الاكبر في
الاصغر في نفسه فهو برهان اللم كقولنا هذه الخشبة
ممسوسة النار وكل ممسوس النار محترق فهذه الخشبة
محترقة وان لم يكن علة فهو برهان الان ، وفرق بين كون
الاوسط علة لوجود الاكبر في نفسه الاصغر وبين كونه
علة له كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فان
احد الاوسط علة لوجود الاكبر في الاصغر وليس علة
له في نفسه **فصل** في المغالطة في القياس ∴

اجتمعا

الغلط في القياس اما ان يقع من جهه مادته التي هي
المقدمات او من جهه صورته التي هي التاليف او منهما
جميعًا، اما الغلط من جهه الماده فاما ان يكون لكذبها
اولانها ليست غير النتيجه اولانها ليست اعرف من
النتيجه اما الذي يكون من جهه كذب المقدمات
فانما يكون لاجل اشتباهها بالصادق اما في اللفظ او في
المعنى فان الكاذب لا يميل الذهن الى التصديق به
الا لمناسبه بينه وبين الصادق وهذه المناسبه لا
تجاوز اللفظ والمعنى واما الذي يكون من جهة انها
ليست غير النتيجه فهو ان تكون المقدمه عين النتيجه
لكن غير لفظها ليقع الاغترار بتغاير اللفظ فيظن انها
غيرها وهذه مصادره على المطلوب الاول اما الذي
يكون من جهه انها ليست اعرف من النتيجه فقد تكون
مساويه للنتيجه وقد تكون اخفى واما الغلط من جهه
الصوره فقد يكون بشركه المقدمات وقد لا يكون
اما الذي يكون بشركه المقدمات فاما ان لا تكون
الحدود متمايزه او تكون المقدمات متمايزه اما الاول فهو ان
يعبر عن الاصغر والاوسط وعن الاوسط والاكبر باسمين
مترادفين وهو المصادره على المطلوب الاول واما الثاني
فانما يقع اذا كانت الالفاظ مركبه فلا تميز اجزاء المحمول
عن الموضوع كقول القايل الانسان بما هو انسان اما ان يكون

في ص

الاصل لاشتباهها

الحكمة
من زبدة الاسرار
واول كتاب في العلم
الطبيعي ثم
الالهي

ابيض ولا يكون ابيض فقوله بما هو انسان لا ندري
انه جزء من الموضوع او من المحمول واما اذا لم يكن شركة
المقدمات فاما ان لا يكون تاليفه تاليف احد الاشكال
او لم يكن بين المقدمتين مشترك كما اذا جعل الاوسط
لفظا مشتركا او كان تاليفه تاليف احد الاشكال لكن
لم يحصل فيه شرط الانتاج واذا عرفت هذه المغالطات
فاعتبرها في جميع اقسام القياس واعلم ان الخلف قد
يعرض فيه غلط اخر وهو وضع ما ليس بعلة علة فان
القياس ربما يدعي لزوم المحال عن نقيض المطلوب
ولا يكون لازما منه بل منه ومن مقدمة اخرى كاذبة
حتى لو لم نفرض نقيض المطلوب كان المحال لازما
عن مجرد تلك المقدمة ● تم المنطق من زبدة الاسرار
تاليف اثير الدين المفضل بن عمر
بن المفضل الابهري رحمه الله

نهاية المخطوطة